أ.د. جودت القزويني
مؤرخ ومفكر اسلامي من العراق

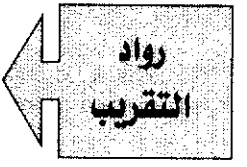

الشيخ المفيد
رائد الاجتهاد في مدرسة أهل البيت(ع)

التشيع في عاصمة الخلافة العباسية

أصبحت مدينة بغداد عاصمة الخلافة العباسيّة، مركزاً للتشيع وذلك بعد دخول البويهيين لها سنة (٣٣٤هـ)[١]، وكانت هذه الفترة بالذات حافلة الى حدّ كبير بضروب من الانقسامات السياسية الهائلة، وبقيام دول صغيرة منيت بها المملكة الاسلامية وانفصلت عنها[٢]. ولم يبقَ في يد العباسيين سوى (بغداد)، وعمالها محتفظين بسيادة معنوية على هذه الدويلات المنفصلة عنها التي كانت تقدّم للخليفة العباسي الدعاء، والخطب في المساجد أيام الجمع، والأعياد، وفي المناسبات الدينية، وتشتري منه الألقاب[٣].

كان بنو بويه من الديلم، وكانوا مقيمين بالجبال الواقعة في الجنوب الغربي من شاطئ بحر قزوين، وكانوا بطبيعتهم ذوي روح حربية، وقد دخل العرب الفاتحون بلادهم في صدر الاسلام واستولوا على مايليها من البلدان مثل

طبرستان، وجرجان، وسارية، وآمد، واستراباد ثم دخل الديلم في الاسلام على يد الحسن ابن علي المُلّقب بالأطروشي الذي جمعهم واستولى بهم على طبرستان سنة (٣٠١هـ) [٤]. ولّما تدهورت الأحوال في عاصمة الخلافة بسبب الصراع على امارة الأمراء، والحروب بين طوائف الجُند من الديلم والترك ، زحفَ احمد بن بابويه إليها، فهرب الجند من الأتراك الى بني حمدان بالموصل، بعدما عجزوا عن ردّه، فاستقبله الخليفة المستكفي، ووّلاهُ امارة الأمراء، ولقّبه «معز الدولة» [٥].

ومن المتُعارفَ آنذاك أنّ الأوساط السُّنية كلُّها كانت برغم ما بينها من خلافات متفقة على ضرورة استمرارية منصب «أمير المؤمنين». وقد نجح العباسيون خلال السنين الماضية أن يرسخّوا في ضمير الأمة حقيقة هي أنّ تنفيذ العدالة، وتوجيه الحياة الدينية ينبغي أن يكونا مسؤولية القائم بهذا المنصب . ولّما كان ذلك لا يضرُّ بأهداف البويهيين السياسية فقد كانوا سعداء بالموافقة على ذلك، وبالسماح باستمرارية هذا المنصب [٦]. الا انهّم مع حفاظهم على منصب الخلافة حاولوا سلبَ الخلفاء نفوذهم العام، فلم يبقَ لهم من الخلافة إلاّ مظهرُها [٧]، لكنهم عمدوا الى اطلاق ألقاب من نوعٍ آخر اختصتْ بالخلفاء، وقد استُعيضَ بها عن التفّوه باسم الخليفة؛ ومن تلك الألقاب «المقامات الشريفة»، و«المجلس»، و«الحضرة»، وربما كان اتخاذ الخلفاء لهذه الألقاب تعويضاً عن النفوذ المفقود، أو رغبة في الأحتفاظ بمراسم الخلافة التي ضاع سلطانُها الفعلي [٨].

وقد نَسبَ بعضُ الكتّاب، البويهيين الى المذهب الزيدي [٩]، كما نَسبهم آخرون الى انّهم شيعة «إمامية» [١٠]، واعتقد باحثٌ آخر أنّهم «فاطميون» [١١]. إلاّ أنّ بعض الباحثين يرى أن بدايات تمذهبهم كان زيديّاً، لكنّهم كما يتبيّن من تاريخ أمرائهم عدلوا الى المذهب الأمامي، وأنهم باعتناقهم التشيّع الأثنا عشري

حاولوا أن يكوّنوا لهم «عصبيّة من العراقيين تحميهم ، وتثبّت ملكهم، فلم يكتفوا باحياء المناسبات الشيعية، وإنّما اخترعوا مراسيم جديدة للأحتفال بذكرى مقتل الحسين لم يفطن لها الفاطميون ، ولم يعهدها الزيديون»[١٢].

أمّا نسبتهم الى الفاطميين فهي نسبةٌ مستبعدَة، وليس مهماً أن نُركّز هنا على انتمائهم المذهبي ولكنَّ المهم أن نُشيرَ الى أنّ الشيعة الأمامية تكاثروا في عهدهم ، وأصبحت لهم اماكنُ كثيرة في بغداد وضواحيها للسكنى، وكان أغلب أهل (الكرخ) من الأمامية المجاهرين بالتشيّع.

وعندما قوي نفوذ الدولة البويهية، واستولت على أزمّة الأمور قوي امرُ الشيعة[١٣]. فنعموا بالأمان والأزدهار، لكنَّ البويهيين «بالرغم من تشيعهم المذهبي لم يفكروا بمشروع سياسيّ شيعي»، ويرى بعض الباحثين أنّ فقهاء الشيعة الأمامية واصلوا سياسة الصمت تجاه الخلافة السُّنية، وسياسة المصالحة مع السلطة البويهية ذات الميول العقائدية الشيّعية دونَ أن يتعرّضوا لقضية شرعية هذه السلطة»[١٤].

إلاّ أنَّ من خلال مؤلفات الشريف المرتضى (ت/٤٣٦هـ) نجد رسالة بعنوان «مسألة في العمل مع السلطات»[١٥]. ألفها سنة (٤١٥هـ) للوزير ابن المغربي (ت/ ٤١٨هـ)، أظهر فيها موقفه الصريح من الحكم البويهي . وهو وإن كان يرى شرعية التولي وجوازه إلاّ أنّ ذلك كان مرتهناً بمسائل دينية، ومذهبية بحتة سعى المرتضى من خلالها إلى إعادة البناء المذهبي قدر المستطاع.

وكانت سياسة الدولة البهويهية قائمة على أساس التقارب بين المذاهب، واعطاء الفرصة الكاملة للتعبير عن الرأي. فقد تسامح البويهيون طوال عهدهم بوجود جميع المذاهب والمدارس محاولين أن يقيموا التوازن فيما بينها. فلم يعتبروا (القرامطة) هراطقة متطرفين، ولم يقلقوا قلقاً خاصّاً لوجود الدعوة

الاسماعيلية في ممتلكاتهم. وقد حاربوا الحمدانيين الشيعة ثم حالفوهم، ولم يُواجهوا صعوبات مع الحنبليين في بغداد بمقدار ما واجه هؤلاء من صعوبة مع الشافعية السُّنة[١٦].

المرجعية الدينية للشيخ المفيد

قد حفلت هذه الفترة بظهور مذاهب ، ونحل، وبانقسام كبير في الآراء، والنزعات في مجالات، ومناظرات عنيفة، وحادّة بصراحة وحريةٍ حفظتها جملة من المؤلفات. من ذلك الصراعات الكلامية حول صفات الخالق، وأفعال الأنسان في الجبر والأختيار، وحول الأمامة والخلافة، وما يتصل بها من مسائل العصمة، والنصّ إلى مواضيع كلامية أخرى كانت جميعاً محور المناظرات آنذاك.

في هذه الأجواء تألّقت أسماءٌ كثيرة من أرباب الملل؛ من قَبيل شيخ الأشاعرة أبو بكر محمد بن الطيب البصري المعروف بالقاضي الباقلاني (ت/ ٤٠٣هـ)، والقاضي عبد الجبار ابن احمد الهمذاني شيخ المعتزلة (ت/ ٤١٥هـ)، وابو الحسن البصري محمد بن علي بن الطيّب (ت/ ٤٣٠هـ).

كما تألقَ نجم شيخ مشايخ مدرسة اهل البيت(ع) أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المُلّقب بالشيخ المفيد (ت/٤٣١هـ)، والذي يمكن أن تكون مدرسته الفكرية بداية لتطور المدرسة الأجتهادية الأثني عشرية.

والشيخ (المفيد) يُعدُّ من العلماء الكبار الذين استطاعوا أن يتركوا من الآثار الفكرية، والأجتماعية ما نهض بحركة مدرسة اهل البيت وبلّور مناهجها العلمية.

انتهت رئاسة مذهب الأمامية الى الشيخ المفيد، وكان ذا مكانة اجتماعية مهمة، نشيطاً في توجيه العلماء ، معتنياً بتربية الكوادر المؤهلة للزعامة، حتى تخرج على يده مجموعة من الفقهاء تولّوا رئاسة المذهب من بعده.

فمن تلامذته علم الهدى الشريف المرتضى (ت/٤٣٦هـ)، وأخيه الشريف الرضي (ت/٤٠٦هـ)، والشيخ ابي الفتح الكراجكي (ت/٤٤٩هـ)، والشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠هـ)، وأبي العباس النجاشي، وسالار ابن عبد العزيز الديلمي (ت/٤٤٨هـ)، وجعفر بن محمد الدوريستي واحمد بن علي المعروف بابن الكوفي ، وأبي يعلى محمد بن الحسن ابن حمزة الجعفري ، وغيرها هؤلاء[١٧].

وكانت للمفيد المرجعية في الفتيا والأحكام، في كثير من البلدان يرجع الناس إليه في الفصل، وأخذ الأحكام كجرجان، وخوارزم ، وشيراز، ومازندران، ونيشابور، والموصل، وطبرستان، وعكبرا، والرّقة، وحرّان، الى غيرها من المدن والبلدان التي كان أهلها يفزعون إليه لحلّ الخصومات، ويرجعون إلى رأيه في الأحكام[١٨].

وقد استطاع بفضل ما أوتي من مواهب أن ينهضَ بالفكر الشيعي، ويُحدثُ نقلة متميّزة في المجال الفكري والأجتماعي على حدّ سواء. وكان كما يقول المؤرخون عنه:

«له مجلس نظر بداره يحضره كافة العلماء»[١٩]. ويبدو أنّ علاقة السلطان بالمفيد كانت حسنة تبعاً للجو السياسي الذي عاشته البلاد؛ فقد ذكر ابن كُثّير عنه أنّ «ملوك الأطراف كانت تعتقد به لكثرة الميل إلى الشيعة في ذلك الزمان»[٢٠]، ويبدو أيضاً أنّ الموهبة العلمية التي تميّزَ بها المفيد وسعة اطلاعه من جهة واحترام الأمراء له من جهة ثانية مكنّاهُ من استحداث وضع فكريّ، واجتماعي متميّز في ذلك الوسط الذي بدأ الأمتداد الشيعي يدبُّ في أوصاله.

صلة المفيد بالدولة البويهية

كانت صلة المفيد بالدولة البويهية في مبدأ أمرها صلةً وثيقة، حيث قَدرَّ البويهيون مقامه العلمي، فأجروا الرواتب لتلامذته، وخصصوا له جامع «براثا» في منطقة (الكرخ) لوعظه، واقامة الصلاة جمعة وجماعة [٢١].

وقد بالغَ عضد الدولة باحترامه، وكان يقصد زيارته. ويمكن أن نُعللَ سبب اهتمام عضد الدولة بالمفيد إلى وجود شخصيات شيعية كبيرة لم تكن على حال معه وكانت تجنح لتأييد بختيار البويهي – ابن عم عضد الدولة – ضده، وابرزها ، أبو أحمد الحسين ابن الطاهر المتوفى سنة (٤٠٠هـ) – وهو والد الشريفين المرتضى والرضي – الأمر الذي يقلل من أهميتها، ويُسّهل دحرها. وقد نجح عضد الدولة في إبعاد الشريف أبو أحمد الى شيراز عام (٣٦٩هـ) دونَ أنْ يستثير حفيظة أحد من أصحابه[٢٢].

إنَّ الملاءمة السياسية والفكرية أتاحت للمفيد أن يتصدى لمناظرة خصومه الفكريين من معتزلة ، وأشاعرة وزيدية، واسماعيلية، ومحدثين، الأمر الذي ساعده على كتابة مؤلفات عديدة استحدثتها النزعات الفكرية التي نشطت ذلك الحين. ولا يخفى أنّ مثل هذه المؤلفات التي أحصيت له ، والتي قاربت المائتين مؤلف بين كتاب، ورسائل[٢٣]. – تحكي صورة واقعية عن الصراعات الفكرية، والاتجاهات المعارضة التي كان المفيد أحد الأطراف الفاعلة فيها.

إنّ كتابه «الفصول المختارة من العيون والمحاسن»[٢٤] المنتقى من قبل تلميذه المرتضى، فيه جملة كبيرة من أسماء كبار أهل الملل والنحل ممن كانت له معهم مناظرات في مسائل علمية مختلف عليها. هذه المناظرات تنعقد – عادةً – بمحضر كبير من رجال الفكر من مختلف الأتجاهات.

وقد ذُكرت اسماءُ بعضهم مع تفصيلات اخرى حول مكان اجتماعهم، وبعض أسماء الحاضرين كما في المناظرة التي دارت بينه، وبين القاضي أبي

بكر احمد بن سيّار الذي «اجتمع فيه ببغداد بدار الشريف محمد بن محمد ابن طاهر الموسوي، وفي المجلس اكثر من مائة انسان، وفيهم اشراف من بني علي وبني العباس، ومن وجوه التجار وغيرهم».

كما أنَّ هناك عدداً آخر لم يصرح باسمائهم في مناظرات أخرى من ذلك: المناظرة الدائرة بينه وبين «جمع كثير من الفقهاء والمتكلمين في مجلس بعض القضاة» - على حدّ تعبيره.

من هنا يتبيّن أنَّ للجدلِ سوقاً رائجة في ذلك العصر. يقول الزنجاني في هذا الصدد: «كانت حياة المفيد العلمية المستغرقة في أغلب الأحيان في ترويج المذهب، والدفاع، والجدال مع المخالفين على اختلاف فرقهم من معتزلة، ومرجئة، واشعرية، ومحكمّة، ومع بعض الفرق المنتحلة للتشيّع كالزيدية، والواقفة، وغيرهم، كما يشهد به اخبار مجالسه المحفوظة في فنون الكلام. وكانت مدينة بغداد عاصمة المملكة الاسلامية حينذاك مملوءة بكثير ممن ينتحل هذه المذاهب، وبكثير من النظّار من المتكلمين منهم، وكانت مجالس النظر والبحث والجدال في المذهب بينهم قائمة، وسوقها نافقه، وكثيراً ما كانت تلك المجالس تنعقد بمحضر من الخلفاء، والملوك، وسائر أرباب النفوذ يحضرها النظّار، ويتكلمون في المسائل الخلافية بينهم، وفي الآراء المذهبية، وسائر مسائل الأصول والفروع. فكان كلّما حضر في أمثال هذه المجالس، ويقتضي المقام الكلام في المسائل المذهبية يناظرهم ويجادلهم، ويردُّ عليهم شبهاتهم»[٢٥].

وقد أكدت جملة من النصوص التاريخية على وجود هذه المجالس، مجالس المناظرة والجدل، من ذلك ما نقله التوحيدي بقوله: «... أمّا ابن المعلم فحسن اللسان والجدل صبور على الخصم...»[٢٦]. ومنها ما قاله ابن النديم عند ذكره لمتكلمي الشيعة : «... ابن المعلم... انتهت رئاسة متلكّمي الشيعة إليه،

مُقدّم في صناعة الكلام على مذهب أصحابه، دقيق الفطنة، ماضي الخاطر، شاهدته فرأيته بارعاً...»[٢٧].

أثر المفيد في تطور علم الأصول

وعندما نتحدث عن دور الشيخ المفيد في تطور الحركة الأجتهادية، وبالتحديد عن أثره في تطوّر علم الأصول، فأننا نجد أنَّ هذه المرحلة بالذات شهدت «مرحلة كمال علم الأصول وتجديد استقلالة، وهي المرحلة الثانية لتدوين اصول فقه الشيعة الأمامية؛ حيث تخلّص علم الأصول في هذه المرحلة من حالته البسيطة الأولية، ونال قسطاً كبيراً من الكمال والنضوج ، كما أنّه استقلَّ إلى حدٍّ كبير عن مسائل علم الكلام»[٢٨].

وقبل الأشارة الى دور المفيد في الحركة الأجتهادية، تجدر الأشارة الى وجه الأختلاف في بيان منبع الحاجة الى علم الأصول في المدرستين السنية والشيعية حسبما ورد في بعض الكتابات. فالمدرستان تدعيان سبق كلّ منهما على الأخرى في مجال نشأة هذا العلم.

من هنا فان هناك رأيين يشيران الى أنّ الحاجة الى علم الأصول حاجة تأريخية؛ لذا فتح باب الاجتهاد عند أهل السُّنة بعد وفاة النبي محمد(ص) مباشرة، واستمر حتى سُدَّ بعد استقرار المذاهب الأربعة في بداية القرن الرابع الهجري[٢٩]. وكانت الكتب الاستدلالية بعد هذه الفترة تُعنى بالشرح والتوضيح وتطبيق القواعد الأصولية مع الأحكام الفقهية لذلك المذهب. ونتيجة الاجتهاد لم تكن تتجاوز اطار المذاهب الأربعة، وعادت الأدلة وسيلة لأثبات المذهب. وبعبارة أخرى لم يَعُدْ باب الاجتهاد مفتوحاً؛ الأمر الذي جعل علم الأصول عند السُّنة لم يحظ بتطور يُذكر منذ تلك الفترة.

أمّا الشيعة فهناك رأيٌ يذهب الى أنّهم لم يشعروا بالحاجة الى الاجتهاد بمعناه الواسع حتى الغيبة الكبرى سنة (٣٢٩هـ) اذ كانوا حتى تلك الفترة على اتصال بالأمام، أو بنوابه ؛ لكنّ الشعور بالحاجة قد برز بعد الغيبة الكبرى[٣٠].

ونتيجةً لهذا الرأي فقد فُسرَّ الفارق الزمني بين ازدهار علم الأصول في نطاق التفكير السُّني، وازدهاره في نطاق التفكير الأمامي اعتماداً على بعض الدلائل التي وصلتنا تأريخيا حتى أنّه يُقال: «انّ علم الأصول على الصعيد السُّني دخل دور التصنيف أواخر القرن الثاني، إذ الف فيه كلٌّ من الشافعي المتوفى (٢٠٤هـ. ومحمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) بينما لا نجد التصنيف الواسع في علم الاصول على الصعيد الشيعي الاّ في مطلع القرن الرابع بالرغم من وجود رسائل سابقة لبعض أصحاب الأئمة في مواضيع أصولية متفرقة[٣١].

ومن المصاديق التي ذهب اليها اصحاب هذا الرأي أنّ الأمامية بمجرد انتهاء عصر النصوص بالنسبة اليهم ببدء الغيبة أو بانتهاء الغيبة الصغرى بوجه خاص تفتحت ذهنيتهم الأصولية، واقبلوا على درس العناصر المشتركة، وحققوا تقدّماً على يد الرواد النوابغ من قبيل الحسن ابن علي بن ابي عقيل ، ومحمد بن احمد بن الجنيد الاسكافي في القرن الرابع الهجري[٣٢]. فقد أحسَّ هذان العالمان بضرورة الاجتهاد عند الشيعة فقاما باستخلاص الفقه من نصوص الروايات، أيّ انهما في الحقيقة وضعا اللبنات الأولى للأجتهاد عند الشيعة[٣٣].

أما أصحاب الرأي المغاير فقد ذهبوا إلى أنّ علم الأصول لم يُبتكر بعد عصر ائمة اهل البيت(ع)، وأنّما كان تأسيس هذا العلم من قبل الأئمة انفسهم كما يشير حسن الصدر الى ذلك بقوله[٣٤]: «اوّل من أسس أصول الفقه الامام ابو جعفر الباقر، ثم بعده ابنه الصادق، وقد أمليا على أصحابهما قواعده، وجمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون على ترتيب المصنفين فيه بروايات مسندة

إليهما، متصلة الاسناد، وكتبُ مسائل أصول الفقه المروية عنهما موجودة بأيدينا إلى هذا الوقت منها كتاب «أصول آل الرسول(ص)» [٣٥]. مرّتب على ترتيب مباحث اصول الفقه الدائر بين المتأخرين جمعه السيد هاشم الخوانساري الاصفهاني. ومنها: الأصول الأصلية[٣٦]. للسيد عبد الله شُبّر وهو من أحسن ما روي في أصول الفقه. ومنها الفصول المهمة في أصول الأئمة للمحدّث الشيخ الحرّ العاملي.

وقد رفَضَ حسن الصدر دعوى جلال الدين السيوطي – كما في كتابه الأوائل – القائلة أنّ «أول مَنْ صنفَ في أصول الفقه الشافعي بالأجماع»، وردّها بقوله: ان اراد التأسيس والابتكار فهذا في غير محله وان اراد المعنى المتعارف من التصنيف ؛ فقد تقدّم على الأمام الشافعي في التأليف فيه هشام بن الحكم(ت/١٩٩) المتكلّم المعروف من أصحاب الامام الصادق(ع) [٣٧].

واوّل مَنْ صنف في مسائل علم أصول الفقه هو هشام بن الحكم صنفّ كتاب «الألفاظ ومباحثها»، وهو أهم مباحث هذا العلم؛ ثم يونس ابن عبد الرحمن مولى[٣٨] آل يقطين صنفَّ كتاب «اختلاف الحديث ومسائله» وهو مبحث تعارض الحديثين، ومسائل التعادل والترجيح في الحديثين المتعارضة رواه عن الأمام موسى بن جعفر الكاظم، وذكرهما النجاشي في كتاب الرجال. والامام الشافعي متأخرٌ عنهما.

وحاول القائيني أن يدعم فكرة تأسيس علم الأصول في زمن ائمة اهل البيت(ع) بشكل جدّي أمّا الادلة العقلية التي اعتمدها فيمكن تلخيصها بالشكل التالي[٣٩].

أولاً: عدم امكانية الاتصال بالائمة من قبل شيعتهم؛ وذلك إمّا لعامل جغرافيّ – فالأئمة عاشوا في المدينة المنورة مما يعسر على من عاش بعيداً عن هذا المكان أن يكون قريباً منهم - ، أو لعامل سياسي؛ وذلك بتتابع الحكومات

المناوئة لم على رصد تحركاتهم، وعدم السماح لهم بالاتصال مع قواعدهم الشعبية.

ثانياً: الروايات الواردة عن ائمة اهل البيت(ع) تشتمل على العام والخاص، والمطلق والمقيّد، والفتوى تستلزم الجمع بين الروايات، ورفع التناقض الحاصل بينهما، وهذه العملية هي من صميم الاجتهاد والاستنباط، وكان ذلك مختصاً بالرواة .

كذلك ما يحدث عادة في علاج الاخبار المتعارضة كما ورد عن زرارة قال: سألتُ أبا جعفر الامام الباقر(ع) فقلت: جعلت فداك يأتي عنكم الخبران، والحديثان المتعارضان فأيهما آخذ؟ فقال عليه السلام: يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك، ودعِ الشاذ النادر . فقلتُ: سيدي إنّهما معاً مشهوران مأثوران عنكم؟ فقال(ع): خُذْ بما يقول أعدلهما عندك، وأوثقهما في نفسك.

كما أحصى القائيني جملة من المسائل الأصولية التي علَّمها أئمة اهل البيت(ع) لأتباعهم وساقها كأدلة نقلية ورتّبها على مباحث علم الأصول. ومن جملة هذه المباحث الاجتهاد، التقليد، حجة الظواهر والعموم، أصل البراءة، أصالة الحل في المشتبة مع عدم العلم، حجيّة خبر الواحد الثقة، عدم جواز التكليف بما لا يُطاق، وجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة، الاستصحاب، عدم جواز العمل بالقياس والرأي، التعادل والترجيح بين الأخبار المتعارضة[٤٠].

ومن المفيد أن أذكر نموذجاً من هذه الأبواب فعندما تحدث عن (وجوب الأجتناب عن الشبهة المحصورة) أورد حديثاً عن الامام الصادق(ع) حيث سُئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قذرٌ لا يدري أيَّهما هو، وليس يقدر على ماء غيره. قال الصادق(ع) : يهريقهما جميعاً ويتيمم.

وكذلك تحت باب (أصل البراءة) روى الصدوق عن الامام الصادق(ع) قوله: «كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نهيٌ».

واتجه الشيخ محمد ابو زهرة الى رفضه لمقولة حسن الصدر الى أنّه وان كان مؤيداً انّ الباقر والصادق قد أمليا على اصحابهما مسائل علم الأصول، لكنه لم يكن – على كلّ حالٍ – تصنيفاً. فالشافعي هو الذي صنفّ في هذا العلم. ومن طرف آخر فان هشام بن الحكم، ويونس بن عبد الرحمن، وان كانا قد تركا آثارهما قبل الشافعي، فاثارهما مشتركة بين علم الأصول وعلوم أخرى، ولو افترضنا اختصاصهما بعلم الأصول فانها تختص بمسألة واحدة منه، بينما صنفَّ الشافعي جميع مسائلة بترتيب بديع[٤١].

وناقش هذا الرأي ابو القاسم گرجي وقال «أنّ الشافعي لم يكن مؤسس علم الأصول، ولم يُصنّف فيه تصنيفاً كاملاً، بل أضاف لما جاء به الآخرون، وحقق فيه على قدر ما يمتلكه من استعداد كبير، وهو عملٌ كبير لا يمكن أن يصدر الاّ من رجل كبير مثله»[٤٢] مضافاً الى ذلك انّ هذا الكتاب (شأنه شأن الكتب التي ذكرها حسن الصدر عن أمالي الأمامين الباقر والصادق)، من أمالي الشافعي، وليس من تأليفه[٤٣]، ويؤيد ذلك عبارة «قال الشافعي» التي تتكرر في الكتاب.

كذلك فأنَّ رسالة الشافعي لم تطرح مسائل الأصول بشكلها المجرّد كما شاع ذلك في العصور التالية بل أنّها طرحت هذه المسائل من خلال الكتاب والسُّنة وهذه الحقيقة تتضح بمقارنة عناوين فصول الرسالة.

انّ علم الاصول لم يكن غالباً على سائر العلوم في هذا الكتاب، لذا لا يمكن أنْ نعتبر رسالة الشافعي من كتب الأصول، حتى لو كان ذلك من باب التغليب؛ فهناك عناوين في هذه الرسالة لا يمكن أن ترتبط بالأصول مثل «باب فرض الله طاعة رسوله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها»، «باب فرض الصلاة الذي دلّ الكتاب ثم السّنة على من تزولُ عنه بالعذر، وعلى من لا تكتب صلاته

بالمعصية، «في الزكاة»، «في الحج» ، في محرمات الطعام»، وعناوين أخرى»[٤٤].

يتبيّن مما سبق انّ مسائل الأصول كانت موجودة، ومبثوثه على شكل أحاديث مروية عن أئمة اهل البيت(ع) ، ولكن لم يكن هناك مصنف شيعي قد وصلنا منسوب الى تلك الفترة باستثناء بعض المباحث الأصولية التي أفردها اصحاب الأئمة، والتي ذكرها المؤخرون في كتبهم.

أمّا ما يتعلّق بما جمعه المتأخرون ككتاب (أصول آل الرسول)، و(الأصول الأصلية)، والتي تضمنت المسائل الأصولية المنقولة عن الأئمة انفسهم، فيمكن القول انّ هذه الكتب وان تضمنت روايات مسندة عن ائمه اهل البيت(ع) في ابواب اصولية متفرقة إلاّ أنها تبقى ضمن التصانيف المتأخرة، وتبقى هذه المصنفات غير متبلّورة بالشكل الأصولي التام، وانّما تداخلت ابوابها بعلوم الحديث والفقه والكلام مما يمكن عدّها بانها مجموعة علوم غير مستقلة، وان كانت تحمل شذرات متفاوتة من علم الأصول.

وتجدر الأشارة إلى أنّ نشأة علم الأصول لم تكن ناشئةً بشكل عفوي ساذج وانّما مرّت بتغيرات خضعت لظروف لم تخلُ من التعقيد في أحيان كثيرة. إنّ بيان هذه النشأة تستلزم بيان التدرّج الذي مرَّ به هذا العلم. فقد نشأ علم الأصول في احضان علم الفقه، كما نشأ علم الفقه في احضان علم الحديث. وقد بدأ العلم في مرحلته الأولى بجميع الروايات، وحفظ النصوص. وكانت طريقة فهم الحكم الشرعي خاضعة لتلك النصوص والروايات بطريقة ساذجة. ولّما تعمقت طريقة فهم الحكم الشرعي وأصبح استخراج الحكم من مصادره الشرعية عملاً يتطلب عمقاً وخبرة نشأت بذور التفكير العلمي الفقهي وولد (علم الفقه)، فارتفع مستوى علم الحديث الى مستوى الاستنباط والاستدلال العلمي الدقيق.

ومن خلال نمو علم الفقه، والتفكير الفقهي، وإقبال العلماء على ممارسة عملية الاستنباط، وفهم الحكم الشرعي من النصوص بشكل معمق اخذ الممارسون للعمل الفقهي يلاحظون اشتراك عمليات الاستنباط في عناصر عامة لا يمكن استخراج الحكم الشرعي بدونها، وكان ذلك إيذاناً بمولد التفكير الأصولي، وعلم الأصول، واتجاه الذهنية الفقهية اتجاهاً أصولياً. فانتقل العمل الفقهي من مرحلة استخدام (العناصر المشتركة) في عملية الاستنباط دون وعيّ كامل بطبيعتها وحدودها، وأهمية دورها إلى مرحلة تغلغل الاتجاه الأصولي في التفكير الفقهي، ووعي حدود العناصر المشتركة، وأهميتها[٤٥].

من هنا أخذ علم الأصول بالانفصال تدريجاً عن علم الفقه بعد توسع العمل الفقهي، وذلك بعد زمن من ولادة البذور الأولى للتفكير الأصولي، كما أخذ هذا العمل بالأنفصال عن علم أصول الدين (علم الكلام) الذي ترك بعض البصمات على التفكير الأصولي حتى بعد انفصاله.

بعد هذه المرحلة دخل علم الأصول دور التصنيف والتأليف ، كما اتضح سابقاً، حيث تخلّص من حالته البسيطة الأولية، ونال قسطاً من النضوج والكمال فألفَّ المفيد كتاباً في الأصول وآصل فيه الخط الفكري الذي سار عليه ابن ابي عقيل، وابن الجنيد قبله، ونقدهما في جملة من آرائه[٤٦].

وبالرغم من أنّ المفيد كان تلميذاً لهذين الفقيهين كما قال الطوسي عنه «هو من أجلّه تلاميذ ابن الجنيد، وقد استفاد منه كثيراً»[٤٧]؛ إلاّ أنّه كتبَ في ردّ استاذه ابن الجنيد (ت/ ٣٨١هـ) كتباً عديدة منها المسائل الصاغانية، والمسائل السروية، ورسالتان الاولى في ردّ المسائل المصرية باسم «نقض رسالة الجنيدي الى أهل مصر»، والأخرى باسم «النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأي»، وقد حارب طريقته في الاستدلال، وخطأه في موارد عديدة[٤٨].

وقد اثرَّ هذا المسلك على تلاميذ المفيد، فاعتمدوا آراء استاذهم في ردّ ابن الجنيد(ع) [٤٩] علماً أنّ المفيد كان صريحاً، وشديد اللهجة في ردّ تلك الأفكار التي نشأت عن طريقة أهل الأخبار حتى ظنَّ البعض أنّ ذلك منه ليس لصراحة لهجته، لكنَّه كان يرى أن لا طريق إلى إصلاح العلم إلاّ بالشدة[٥٠].

وقد تولّى تلامذة المفيد تطوير علم الأصول حيث انبرى علم الهدى الشريف المرتضى (ت/ ٤٣٦هـ)، ومحمد بن الحسن الطوسي (ت/ ٤٦٠هـ) إلى نقل هذا العلم الى دائرة اوسع مما كان له. فقد وضع المرتضى كتاباً يعد من أهم الكتب، وأقدمها في علم الأصول سمّاه «الذريعة الى أصول الشريعة»، كما خلفَّ الطوسي كتاب «عدة الأصول» الذي نقل فيه آراء استاذه المرتضى، وأضاف بعض الأضافات العلمية ذات النضوج العلمي.

كما واصل سالار بن عبد العزيز الديلمي تنمية هذا العلم، والتصنيف فيه على نهج استاذه المفيد فكتب كتاب «التقريب في أصول الفقه».

أمّا رسالة المفيد في أصول الفقه فتعدُّ من اوائل ما كتب في هذا العلم لعالم شيعيّ، وقد طبعت في ايران سنة (١٣٢٢هـ)، وأعيد طبعها ضمن كتاب «كنز الفوائد» للشيخ ابو الفتح الكراجكي تلميذ المفيد الذي روى هذه الرسالة قراءة، وأدرجها ضمن كتابه المطبوع حديثاً في بيروت سنة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) بتحقيق عبد الله نعمة ضمن جزأين.

أمّا رسالة المفيد فقد شملت خمس عشرة صفحة من الجزء الثاني، وعنونت باسم «مختصر التذكرة في أصول الفقه».

وقد قسمَّ المفيد أصول أحكام الشريعة إلى ثلاثة أقسام:

١ـ كتاب الله.

٢- سنة نبيّه.

٣- أقوال أئمة أهل البيت.

وتحدّثَ عن الطرق الموصلة الى هذه الأصول، وحصرها (بالعقل) ويعني به «معرفة حجيّة القرآن ودلائل الأخبار»، و(اللسان) – وهو السبيل الى المعرفة بمعاني الكلام – و(الأخبار) – وهي السبيل الى إثبات أعيان الأصول من الكتاب والسنة وأقوال الائمة.

كما قسمَّ الأخبار إلى خبر متواتر ، وخبر واحد معه قرينة تشهد بصدقه، وخبر مرسل في الأسناد يعمل به أهل الحقّ على الأتفاق.

وفي هذه الرسالة المختصرة مباحث تتعلّق بالأوامر، والنواهي، وشيء من مباحث الألفاظ ، والخصوص والعموم، والنسخ، والحقيقة، والمجاز، والحظر والأباحة، والقياس والرأي، والأجماع، والاستصحاب، واختلاف الأخبار.

ويمكن القول أنّ المفيد قام بجهد متميز في مجال علم الأصول حيث «دقق هذا العلم وشرحه الشرح الوافي الذي جعل الفائدة منه ملموسة من حيث تكفله لاستنباط الاحكام الشرعية، ورتبَّ هذه القواعد الأصولية ترتيباً يدلُّ على ما بُذل فيه من جهود جبّارة، ومتاعب كثيرة استطاع ان يلم بها الألمام التام»[٥١].

وعلى الرغم من انّ مباحثه الأصولية لم تصل الينا بشكل كامل، حيث أنّ رسالته في اصول الفقه وصلت بشكل مختصر إلاَّ أنَّ هذه الرسالة تكشف النقلة التي وصل اليها علم الاصول في هذا الدور، وعلى يد المفيد بالذات؛ الأمر الذي يبيّن استقلال مباحث هذا العلم عن غيره من العلوم. وقد مهدت هذه الرسالة لمباحث أصولية اكثر عمقاً واستيعاباً قام بها تلامذة المفيد، وأول من طور هذه المباحث، واستوعبها دراسة واستقصاءً هو الشريف المرتضى.

وتبقى هذه الرسالة رائدة في حقل دراسة علم الأصول وبدايات استقلاله، كما تبقى رائدة في تطوير هذه المباحث وبلورتها على يد المتخصصين من الاعلام الأصوليين.

ولم يقف عمل المفيد في مجال علم الأصول فقط، وانما تعدى ذلك الى مجال الفقه حيث استطاع ان يهذب هذا العلم، ويبعث مسائله من جديد حيث «أفرد كلّ باب على حدة ، واستخرج الأحكام والأوامر والنواهي، وجمع ما تشتت منه بعد أن كان الفقه مجرد روايات ، وبذلك استطاع ان يخفف عن رواد العلم التعب الذي كانوا يعانونه من جرّاء ذلك»[٥٢].

من هنا يتبيّن أنّ المفيد استطاع ان يعيد للمذهب الامامي بناءه من جديد بعد العواصف التي او شكت ان تمزقه في مجال الصراعات الفكرية والسياسية. فقد استخدم نشاطه في «ردّ المتكلمين الذين يخالفونه الرأي، ونقده لآراء العلماء الموافقين لخطه الفكري»[٥٣]. خصوصاً استاذه ابن الجنيد. كذلك سعى الى تهذيب العلوم الاسلامية ، وتنظيمها.

من هنا فقد تصدى لمقاومة التيارات الفكرية المتسحدثة كالغلاة ، والقرامطة والزيدية، والمعتزلة، وأهل الرأي وذلك بطرق المحاججة المباشرة مع أقطاب هذه التيارات، أو بوضع المؤلفات التي تناقش افكارهم، وتحاول إبطالها.

وقد ساعدته على ذلك عوامل.

١ـ ميزاته الفكرية، واستعداده العلمي.

٢- وجوده في قلب عاصمة الخلافة العباسية، والتي كانت مجمعاً ضمَّ التيارات الفكرية المختلفة.

٣- الحرّية السياسية والفكرية التي منحها البويهيون لأصحاب الفكر.

مضافاً الى ذلك فقد أوجد كادراً من العلماء تتولى نيابته في المدن، والأقطار الاسلامية وقام بتربية «نخبة» متميزة استطاعت ان تحافظ على (الرئاسة) المذهبية بعده، كما ساهمت في تطوير خطه العلمي.

الهوامش:

١ - الجميلي، رشيد عبد الله، دراسات في تاريخ الخلافة العباسيّة، (الرباط، ١٩٨٣م)، ص ١٩٠.

٢ - استقلّ بنو بويه بفارس والري واصبهان والجبل، واصبحت (كرمان) في يد محمد بن الياس، والموصل وديار بكر وربيعة مضر في ايدي الحمدانيين ، والمغرب وافريقيا في ايدي الفاطميين، والأندلس في ايدي الأمويين، وخراسان في يد السامانيين، والأهواز وواسط والبصرة في ايدي البريديين، واليمامة والبحرين في يدي ابي طاهر القرمطي، وجرجان وطبرستان في ايدي الديلم.

ينظر: ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، (بيروت، ١٩٨٠م) ، ص ٢٨٠.

٣ - متنر، آدم، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع، ح ١، ص ٢.

٤ - باشا، د. حسن، دراسات في تاريخ الدولة العباسية، (القاهرة ، ١٩٧٥م)، ص ٨٦.

٥ - ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ١٤٨.

٦ - شعبان، محمد عبد الحي، الدولة العباسية، (بيروت، ١٩٨١م)، ص ١٩٦.

٧ - باشا، دراسات في تاريخ الدولة العباسية، ص ٩٣.

٨ - المصدر السابق، ص ٩٤.

٩ - محمود، حسن أحمد، العالم الاسلامي في العصر العباسي، (القاهرة، ١٩٦٦م)، ص ٥٢٦.

١٠ - اسماعيل ، نوري علاء، علم الاجتماع السياسي للشيعة الأثنى عشرية (بالفارسية)، (طهران، ١٩٧٩م) ص ٤٥.

١١ - الشابي، علي، الشيعة في ايران، (تونس، ١٩٨٠م)، ص ١٣٣.

١٢ - الشيبي، د. كامل مصطفى، الصلة بين التصّوف والتشيّع، ج ٢، (بيروت، ١٩٨٢م)، ص ٣٩.

١٣ - مقدمة فضل الله الزنجاني على كتاب (أوائل المقالات) للمفيد.

١٤ - رسول ، د. فاضل، الدين والدولة وصراعات الشرعية، مجلة الحوار، العدد (٦)، ١٩٨٧م، ص٥.

١٥ - طبعت هذه الرسالة في المجموعة الثانية في رسائل الشريف المرتضى، (قم، ١٩٨٥)، ص ٨٩.

١٦ - شعبان، محمد عبد الحي، الدولة العباسيّة، ص ١٩٦.

١٧ - مقدمة السيد حسن الخرسان على كتاب (التهذيب) للطوسي، ج١، ص ١٦ ومابعدها.

١٨ - مقدمة رشيد الصفار على ديوان الشريف المرتضى، ج ١، ص ٦٧.

١٩ - ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١١.

٢٠ - ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٥.

٣١ - مقدمة الشهرستاني على تصحيح الأعتقاد.
٣٢ - حول العلاقة بين بختيار، وعضد الدولة يُراجع: عمر، د. فاروق، الخلافة العباسية، (بغداد، ١٩٨٦م)، ص ٤٦٨ - ٤٧٢.
٣٣ - ينظر بهذا الشأن: الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة، ٢٦ مجلداً. وكذلك الأمين، محسن، اعيان الشيعة، ترجمة الشيخ المفيد. ومقدمة السيد حسن الخرسان على كتاب (التهذيب).
٣٤ - طبع للمرّة الرابعة في بيروت سنة ١٩٨٥م.
٣٥ - مقدمة فضل الله الزنجاني على كتاب (أوائل المقالات) للمفيد.
٣٦ - التوحيدي، أبو حيّان، الأمتاع والمؤانسة، ج ١، ص ١٤١.
٣٧ - ابن النديم، الفهرست، ص ٢٥٢.
٣٨ - گرجي، أبو القاسم ، نظرة في تطور علم الأصول، مجلة الثقافة الاسلامية، العدد(٧)، (بيروت، ١٩٨٦م)، ص ٤٨٨.
٣٩ - ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، (بيروت ، ١٩٨٢م)، ص ٤٨٨.
٣٠ - الشهابي، محمود، تقريرات الأصول، (طهران، لا، ت)، ص ٤٣. وكذلك، الدواني، هزاره شيخ طوسي (فارسي)، ج ٢، ص ٢٧. وكرجي ، نظرة في تطور علم الأصول ، ص ٢٥٨.
٣١ - الصدر، محمد باقر، المعالم الجديدة للأصول، (بيروت، ١٩٨١م)، ص ٣٣١.
٣٢ - الصدر، أيضاً، ص ٥٥.
٣٣ - گرجي، ص ٢٥٨.
٣٤ - الصدر ، حسن، تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام، (بغداد، ١٩٤٩م)، ص ٣٣١.
٣٥ - قال الطهراني: «أصول آل الرسول» في استخراج ابواب الفقه من روايات أهل البيت(ع) لشيخ مشايخنا السيد مرزا محمد هاشم بن مرزا زين العابدين الموسوي الخوانساري المتوفى (١٣١٨هـ)، جمع فيه الأحاديث المأثورة عنهم عليهم السلام في قواعد الفقه والأحكام، ورتبّها على مباحث أصول الفقه قال في اجازته لشيخنا الشهير بشيخ الشريعة: قد جمعت فيه أزيد من أربعة آلاف حديث مما يتعلق بأصول الفقه مع بيان وجه دلالتها على المقصود.
يُنظر: الطهراني، أقا بزرك، الذريعة الى تصانيف الشيعة، (بيروت، ١٩٨١م)، ج ٢، ص ١٧٧.
٣٦ - قال الطهراني في التعريف بهذا الكتاب: «جمع فيه المهمات من المسائل الأصولية المنصوصة في الآيات والروايات، فمن الآيات مئة وأربع وثلاثون أية، ومن الروايات ألف وتسع مئة وثلاثة أحاديث. وتوفي المؤلف عام (١٢٤٢هـ)
أنظر: الذريعة الى تصانيف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٨.
٣٧ - تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام، ص ٧٠.

٣٨ - ذكره النجاشي بقوله: «كان وجهاً في أصحابنا متقدماً عظيم المنزلة، ولد في أيام هشام ابن عبد الملك، ورأى جعفر بن محمد الصادق(ع) بين الصفا والمروة ولم يرو عنه، وروي عن ابي الحسن موسى، والرضا عليهما السلام، وكان الرضا يُشير اليه في العلم والفتيا». النجاشي، احمد بن علي، رجال النجاشي، (ايران، ١٩٧٠م)، ص ٣١١

٣٩ - القائيني، علي الفاضل، علم الأصول تاريخاً وتطوراً، (طهران، ١٩٨٥م)، ص ٣١ - ٤٢.

٤٠ - القائيني، علم الأصول، ص ٣٤ ومابعدها.

٤١ - أبو زهرة، محمد، أصول الفقه الجعفري، (القاهرة، ١٩٥٥م)، ص ٩.

٤٢ - گرجي، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

٤٣ - أحمد شاكر، مقدمة رسالة الشافعي، الطبعة الأولى، ١٣٠٩هـ، ص ١٢.

٤٤ - گرجي، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

٤٥ - يقارن: الصدر، المعالم الجديدة، ص ٤٦ - ٥٤.

٤٦ - المعالم الجديدة، ص ٥٥.

٤٧ - الطوسي، الفهرست، ص ١٣٤.

٤٨ - مقدمة جواد الشهرستاني على كتاب «جامع المقاصد في شرح القواعد» للمحقق الكركي ج ١، (قم، ١٩٨٨م)، ص ١٥.

٤٩ - محمد بن احمد بن الجنيد: ابو علي الكاتب الأسكافي الفقيه المصنف المتوفى سنة ٣٨١هـ، والمنقولة فتاواه في كتب الفقه من قدماء فقهاء الأمامية، ويُعبر عنه بابن الجنيد غالباً، وبالأسكافي، ويُعبّر عنه مع ابن أبي عقيل الحسن ابن علي بـ (القديمين). وكتابه «الأحمدي» كان موجوداً في عصر العلامة الحلّي.

٥٠ - مقدمة جامع المقاصد، ج ١ ، ص ٢٢.

٥١ - المظفر، كاظم، الشيخ المفيد. (مقالة)، مجلة العرفان، المجلد ٣٥، صيدا، ١٩٤٨من) ص ١١٥٩م.

٥٢ - المظفر، المصدر السابق، ص ١١٥٩.

٥٣ - حكيمي، محمد رضا، ذكرى الفقيه الامامي الكبير الشيخ، المفيد، مجلة الثقافة الاسلامية، العدد السادس عشر، ١٩٨٨، ص ١٧٦.